الأخبار ■ السبت 10 أيار 2008 العدد 520

المعارضة تواجه قرارات السلطة إقفال المطار وحروب في الشوارع

في الواجهة

جولة بيروت ليست كافية لإحداث تغيير سياسي

ابراهيم الأمين

الحسم الميداني للمعارضة في غالبية أحياء بيروت لا يبدو كافياً لإحداث تحوّلات نوعية حاسمة في المشهد السياسي الداخلي. وهذا لا يقفل الباب أمام احتمال لجوء فريق 14 آذار إلى خطوات احتوائية تتمثل في استقالة حكومة الرئيس فؤاد السنيورة والتواضع لناحية حجم التمثيل الذي تمثّله في البلاد، وتذهب نحو حوار ينتج تفاهماً مقبولاً على ملفات الرئاسة والحكومة وقانون الانتخابات. وإذا لم يحصل ذلك، فإن المتوقع هو استمرار الأوضاع على النحو الذي يقوم الآن، لا بل ربما تتجه الأمور إلى تصعيد إضافي، ولكن هذه المرة بطريقة تنقل المعارك العسكرية إلى بقع لا تتوقع قوى السلطة أن تحصل فيها أي تطورات.

وإذا كان العنف مرفوضاً بصورة عامة من الجميع، وما جرى في بيروت لم يكن أحد ليرغب في حصوله. إلّا أن الواقعية السياسية تفرض قراءة الأمور بطريقة مختلفة، تأخذ بعين الاعتبار أزمة الثقة غير المسبوقة بين الأطراف المتنازعين، وليس في حدود سوء الفهم أو سوء التفاهم كما قال النائب سعد الحريري، لأن ما قاله وليد جنبلاط بسذاجة عن أنه يستغرب كيف أن قراراً بنقل ضابط يستدعي هذه الحركة، فإن جنبلاط كان قد تلقّى نصائح، وكذلك الحريري والرئيس السنيورة لجهة عدم اتخاذ القرار، لأنه سيقود إلى أزمة، ومع ذلك فإن الحكومة التي تعاني أزمات كبيرة لا مجال للخروج منها بالدعم الخارجي فقط، لم تأخذ التحذيرات بجدية، وتعاملت مع موقف المعارضة على أنه احتجاج من النوع الذي ينقضي مفعوله خلال يومين على أبعد تقدير. وتجاهل هذا الفريق الشعور القوي بالاضطهاد والإقصاء الذي عانته قوى المعارضة، بما تمثّل سياسياً، وحتى على مستوى تمثيلها الطائفي. ومضى في خطته حتى وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

ومع ذلك، فإن الانهيار الذي أصاب البنية العسكرية الشكلية لفريق 14 آذار في بيروت ومحيطها، لم يشمل فقط العناصر الذين جرى تدريبهم وتجميعهم بفوضى وخفّة لا سابق لهما خلال العامين المنصرمين، وهي العملية التي استندت إلى تعبئة قامت على هياج عاطفي إثر استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وجرى النفخ فيها حتى صوّرت بأنها تمثّل واقعاً يصعب تجاوزه، ثم جرى إيهام الناس بأن فريق السلطة يمثّل الأكثرية الحقيقية في لبنان، وصار أقطاب هذا الفريق يفبركون حكايات عن لبنان واللبنانيين، وينشرونها عبر وسائل إعلامهم ثم يصدّقونها هم ويتصرفون على أساس أنها حقائق، إلى درجة أنه ليس هناك أي تفسير سياسي أو عقائدي أو إنساني أو حتى أخلاقي لتمسّك الرئيس السنيورة بمنصبه: هل هو ينتظر المزيد من الدم والنار في بيروت وبقية المناطق، هل هو يصدق فعلاً أنه يمثّل قيم الحرية السيادة والاستقلال؟ أم يعتقد فعلاً أنه يمثّل المخلّص للأزمة الاقتصادية والمالية والمعيشية التي يتحمّل هو نفسه جزءاً كبيراً من المسؤولية عن خططها ووسائل تنفيذها؟ أم هو يعتقد أن جحافل من اللبنانيين سوف تسير على طرقات لا تتسع لها تطالبه بالبقاء في منصبه وتفديه بروحها وأولادها وما بقي من أموالها؟

> أي اعتبارات سياسيّة أو أخلاقيّة أو دينيّة تجعل السنيورة يقايض البلاد بمنصبه

إلا أن المشكلة لا تقتصر على هذا الأمر، بل تتجاوزه إلى المكان الأكثر خطورة وحساسية داخل فريق 14 آذار، وتحديداً إلى «أميرَي الحرب» وليد جنبلاط وسمير جعجع، حيث يعتقد الأول أن بمقدوره خوض المزيد من الحروب بواسطة أجساد وممتلكات الآخرين، وحيث يظن الثاني أن بمقدوره خوض معارك يعوّض فيها عن هزائمه التاريخية، ويرسم مجدّداً صورة جديدة تعيد إليه صور الدويلات المغلقة الصافية إلا من الذين يسبّحون بحمده. ويبدو أن كلاً من جنبلاط وجعجع لم يستوعب بعد البرقية التي أرسلت عبر ما جرى في بيروت، أو هكذا على الأقل هو انطباع قيادات بارزة في المعارضة، تعتقد أن التحول السياسي يجب أن يقوم على قاعدة إنهاء حالة الورم التي قامت خلال العامين الماضيين، وجرى تضخيمها ونفخها بوسائل متعددة، وإعادة الجميع إلى حجمه الطبيعي، حيث سيظل تيار «المستقبل» يمثّل القوة الأكبر بين السنّة، وسوف يظل آل الحريري يمثّلون العنصر القيادي لأكثر من نصف السنّة في لبنان، لكن بالتأكيد أي قيادة أخرى بين السنّة سوف تجد الطريق أمامها سهلة لإبراز ما تمثّل إذا كان هذا التمثيل حقيقياً، وستجد أن الإمساك بالدولة ومؤسساتها من رقبتها لم يعد أمراً ممكناً، كما أن جنبلاط لا يمثّل لا على المستوى الطائفي ولا على المستوى السياسي ما يجعله شريكاً كاملاً في القرار، وهذه حقيقة يجب أن يتعوّدها هو ومن يعدّه ناطقاً باسمه، والنزعة «الجبل لبنانية» التي تحكّمت في عقله هو وأمين الجميل ودوري شمعون وكارلوس إده وآخرين من القيادات البائدة، لم يعد لها مكان في المشهد السياسي الحقيقي للبنان عام 2008، والدور الإضافي للبنان خارج حدوده، ليس لهؤلاء أي دور في بنائه أو المحافظة عليه. بل يمثل هؤلاء إلى أن يقضي الله أمره حالة بحجم التصاقهم بالقوى الجديدة التي تمثل غالبية فعلية بين اللبنانيين، وإذا نجح حزب الله والتيار الوطني الحر وتيار «المستقبل» وبعض القيادات في تمثيل ما هو جديد في التوزع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي في لبنان، فإن الآخرين هم في مرحلة الالتحاق لا أكثر، وهذه حقيقة قاسية، ولكن المهم أن لا تحتاج البلاد إلى ما يشرح لها الأمر بصورة دموية.

ما قاله السيد حسن نصر الله في مؤتمره الصحافي أول من أمس، لم يكن يمثّل حالة غضب من جانب قيادة سياسية محلية، بل كان يمثل نقطة التحول التي تأخرت في لبنان، والتي حالت دون ترجمتها ظروف كثيرة بينها العفن العالق في العقل السياسي الفردي والجماعي، وبالتالي فإن منطق التغيير سوف تكون له كلفته، ولكن الأكيد أن بيد فريق كبير من اللبنانيين أن يجعل هذه الكلفة محدودة وغير قابلة للتوسع، إلا إذا كان هناك فعلاً من ينتظر الأساطيل من البحر، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الجولة الأولى من عملية التغيير قد لا تكون كافية، وقد يكون بعض لبنان مقبلاً على جولات سوف تكون أشد قساوة بالتأكيد!.

هكذا خَطَت المعارضة

كان سعد الحريري يتلقّى تقارير مطمئنة ممّن حوله، ويعكسها إلى المسؤولين في السعودية. كل شيء على خير ما يرام، ومطعم سقراط يؤمّن لتيار المستقبل ثلاثة آلاف وجبة يومية، مما يطمئن مسؤولي المستقبل: «3 آلاف مقاتل جاهزون في بيروت». إلا أنه في السابع من أيار كانت باصات تمر على القرى السنيّة القليلة في البترون وعكار، حيث لم يلتحقِ بالباصات أكثر من 80 مقاتلاً

فداء عيتاني

يوم الثلاثاء استيقظ اللبنانيون على قرارات الحكومة. كانت قوى المعارضة في حالة مفاجأة. رأس الهرم في حزب الله وحركة أمل يعلم أن الاتجاه نحو التصعيد، وأن السعودية تنحو لكسر المعارضة، ولذلك لم تحدد موعداً لرئيس مجلس النواب نبيه بري، وأن الأميركيين من خلفها يحاولون تجييش موجة من التصعيد المحدود في المنطقة، من العراق إلى لبنان وفلسطين، يلاقيها ضغط على سوريا وإيران. إلا أن قرارات الحكومة مع ذلك باغتت قيادة المعارضة، وكانت الخيارات صعبة.

قبل أيام كانت قيادة حزب الله قد ناقشت معلومات متعلّقة بحرب تموز، وبمن تورط في دماء اللبنانيين في تلك الحرب، ويوم الأربعاء عقدت اجتماعات سرية ومعلنة لكل واحدة من قيادات المعارضة. حزب الله عقد اجتماعاته المغلقة والسرية، وحركة أمل كذلك، كما جرى التواصل للتنسيق بين زعماء المعارضة حول خطورة إجراءات الحكومة.

لأشهر خلت كانت المعارضة تملك عدداً من الخطط الأمنية لإسقاط العاصمة وسحبها من يد الأكثرية، وكانت إحدى هذه الخطط هي تلك التي صادق عليها عماد مغنية قبل مقتله في سوريا، والتي تلحظ احتمال سقوط العاصمة خلال دقائق، وخطط أخرى أقل سرعة وأطول أجلاً.

صباح الثلاثاء كان في خلفية المعارضة ما جرى مع بري، الذي سبق أن اتصل برئيس الحكومة والنائب سعد الحريري يوم الاثنين واتفق معهما على عدم فتح موضوع المطار في الجلسة، أو ملف الشبكة السلكية، ووُعد خيراً، وتبين للمعارضة أن الإصرار على بت موضوع المطار والشبكة السلكية جاء نتيجة الاتصالات العربية مع الحكومة خلال الجلسة الليلية الطويلة، وخاصة من مسؤولين في العربية السعودية.

كان ليوم السابع من أيار أن يمر كأي يوم عادي، لولا عدد من القنابل اليدوية التي ألقيت هنا وهناك على مناطق للمعارضة وعلى مخيمها في الوسط التجاري، إضافة إلى التهديدات بإطلاق النار على المتظاهرين إن هم مروا عبر كورنيش المزرعة. وكانت قيادة المعارضة قد قررت قطع الطرق في البلاد، وخاصة أمام مطار بيروت الدولي والمرفأ، والخطوط الرئيسية المؤدية من العاصمة وإليها، ومواصلة التحرك بضعة أيام، ولا سيّما أن التظاهر والاعتصام ليوم واحد لم يحرّكا الحكومة الحالية ولا مرة في الماضي، ولا بد لإسماع صوت المعارضة من تحرك ضخم وطويل المدى.

إلا أن إقدام الموالاة على استخدام السلاح نبّه المعارضة إلى أنها أمام «فرصة ذهبية»، ظهر الأربعاء بدأت التحركات تأخذ شكلاً أكثر نظامية، وتحوّلت قوى المعارضة إلى قوى مسلّحة، وبدأت باحتلال المناطق التي تسكنها أغلبية شيعية: بربور، رأس النبع وشارع عمر بن الخطاب، والمناطق الممتدة من برج أبي حيد وغيرها.

كان الاختبار الأول هو إسقاط بعض مواقع «المستقبل» في بربور ورأس النبع، واستخدام نيران محدودة.

ويتحدث من قاد تلك المعارك عن تخطيط لعمليات جراحية لا تؤدي إلى نزف بشري وخسائر كبيرة، وفي الوقت نفسه تنهي وجود تيار المستقبل، إضافة إلى اختبار موقف الجيش. واكتشفت المعارضة مع الساعات الأولى للاشتباكات أن لسان حال الجيش كأنه يقول: «لقد منعتكم من ضرب بعضكم بعضاً لمدة ثلاثة أعوام، وقوى الجيش منهكة وأنتم لا ترتدعون، فلنرَ ماذا سيكون من أمركم». ولم تكن المعارضة بحاجة إلى أكثر من ذلك، فانطلقت مجموعاتها لمحاصرة مراكز المستقبل، وبدأ الاختبار. أسقط المركز الأول، وسُلم الأسرى للجيش، ومع موافقة استخبارات الجيش على سحب الأسرى من تيار المستقبل ونجاح القيادة الميدانية للمعارضة في السيطرة على المقاتلين، انفتح الباب لإسقاط المزيد من المراكز، وتكرر سيناريو إسقاط المراكز وتسليم الأسرى إلى استخبارات الجيش لسحبهم من المراكز.

القيادة الميدانية لقوات المعارضة قدّرت قبل بدء المعارك أن هناك خمسين نقطة اشتباك رئيسية للأكثرية ما بين تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية التي لم تتدخل إلا بشكل محدود في السوديكو حيث رُدعت، وفي عين الرمانة حيث تصدى لها الجيش، وعلى الخط الساحلي بعد رفض المقاتلين الاشتراكيين قطع الطرق هناك. وكان بحسب تقديرات المعارضة فإن خمسين نقطة ستقاوم في بيروت ويكون فيها ما يقارب ثلاثة آلاف عنصر، إضافة إلى 900 من قوى الأمن الداخلي كان عدد من قادة المستقبل قد توعّد المعارضة بأنهم سيتصدون لهم إذا سوّلت المعارضة لنفسها القيام بأي تحرك أمني، وفي الحسابات العسكرية التي أُجريت فإن كل نقطة ستسقط 10 إصابات في الأرواح بين الطرفين، وخاصة مع عدم وجود ما يمكن أن يحمي المقاتلين من دشم وتجهيزات أخرى، ولقلة خبرة المقاتلين من الطرفين بعد طول انكفاء عن العمل العسكري ما عدا مقاتلي حزب الله، مما يعني عملياً أن 500 إصابة ستسقط في أقل تقدير.

الأربعاء في السابع من أيار اكتشفت قيادة المعارضة سهولة الأمور، وكانت تنتظر تراجعاً فعليّاً في الموقف السياسي من قوى الأكثرية، التي يبدو أنها كانت تنتظر صمود مقاتليها في الشوارع، وهو ما لم يحصل، وفي المساء كانت الأمور تتجه نحو الانتظار. باتت المعارضة تُحكم قبضتها على مربعاتها، وما لم تتمكن من القيام به من عزل ومحاصرة مناطق الأكثرية ذات الكثافة السكانية السنية والدرزية أرغمت الجيش على تنفيذه عبر انتشار تكتيكي حتم على الجيش إغلاق المداخل والمخارج لمناطق الأكثرية. وصحّ القول إن الأكثرية تحت الحصار.

صباح الخميس في الثامن من أيار كانت المعارضة تنتظر ردوداً واضحة من الموالاة، فليتراجعوا وليعودوا إلى الحوار ينتهِ كل شيء، كما كانت لسان حال المعارضة، حتى إن بري الذي التقى النائب غسان تويني لم يظهر أي حرص على ترؤس جلسات الحوار، وكان ليُسرّ لو أن تويني ترأس الجلسات بصفته رئيس السن، وكان نصر الله يعدّ نفسه للظهور في المؤتمر الصحافي، بينما قوى المعارضة تجهز نفسها للحسم مرة واحدة. كان القرار أن عدم استجابة الأكثرية لكلام حسن نصر الله يمنح المعارضة فرصة أخرى للحسم يجب أن لا تضيعها.

كانت القوة الرئيسية لحزب الله موزّعة كضباط ومقاتلين كل في منطقة للإشراف على حسن سير العمليات، بينما قوات التعبئة للحزب منتشرة مع المقاتلين من حركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وبعض القوى الناصرية من بيروت وعدد من علماء الدين السنّة الذين شاركوا في القتال إلى جانب المعارضة، وحين

مسلح من المعارضة في منطقة البربير (مروان طحطح)